موقف اليابان من التدخل السوفيتي في أفغانستان كانون الأول ١٩٧٩- تموز ١٩٨٠.

"دراسة تأريخية"

م.د. وسام هادي عكار عظيم
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الثانية

الملخص:

أتسم موقف اليابان من الاتحاد السوفيتي بصورة عامة، بالنقد والصراع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن العلاقات الاقتصادية بينهما قد تطورت إلى مدار أوسع منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين، فأن مسألة الاحتلال السوفيتي لجزر (الكوريلKuril)(*) – تقع قرب الساحل الشمالي لجزيرة هوكايدو Hokkaido أقصى شمال اليابان– ورفضهم مناقشة مستقبل تلك الجزر، حالت دون تحسين العلاقات السياسية بين الدولتين. وهنا تبرز الأسئلة : لماذا كان للغزو السوفيتي لأفغانستان – التي تبعد ألاف الأميال عن اليابان– اثر على توجيه السياسة الخارجية اليابانية؟ وهل تعد جميع التحولات في السياسة اليابانية منذ نهاية عام ١٩٧٩ نتيجة مباشرة للغزو السوفيتي؟ وهل اتخذت تلك التحولات من السياسة الخارجية اليابانية شكلاً قاطعاً للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي؟ وما هي عواقب المواقف المعادي للسوفيت من جهة اليابان؟

حددتْ مدة البحث من التدخل السوفيتي لأفغانستان في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ حتى نهاية حكم رئيس الوزراء الياباني أوهيرا في ١٢ تموز ١٩٨٠، إذ تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسة، الأول طبيعة العلاقات اليابانية – السوفيتية منذ التدخل السوفيتي في أفغانستان، ولاسيما أن تلك العلاقات من أسوء ما مرت بها الدولتين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى ردود فعل اليابانية على ذلك التدخل، في حين ناقش المحور الثالث الموقف السوفيتي على تلك الردود، بما يتعلق بالإجراءات السياسية والاقتصادية اتبعتها اليابان.

أولاً: طبيعة العلاقات اليابانية– السوفيتية:

ظهرت بعض المشاكلات التي بدأتْ تؤثر في العلاقات السوفيتية – اليابانية في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، كان أهمها أقامة اليابان العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، إذ تضمنتْ اتفاقية(السلام والصداقة) الموقعة بين الدولتين في١٢ آب ١٩٧٨، على فقرة تشير إلى (**أن كلا الدولتين تعارضان جهود أية**

دولة أخرى للهيمنة على منطقة المحيط الهادي)[١]، وقد عدَ الاتحاد السوفيتي تلك الفقرة موجهة ضده، لذا حاولتْ الحكومة اليابانية من أجل تخفيف الآثار غير المرغوب فيها للمعاهدة على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، معلنةً بان خطوتها التالية ستكون تحسين العلاقات مع موسكو التي ترغب فيها التوصل إلى معاهدة حسن جوار وتعاون، بدلاً من التفاوض حول اتفاق تريده طوكيو ويركز على مشكلة الأراضي الشمالية [٢].

من اجل التعرف على موقف حكومة رئيس الوزراء الياباني *(ماسايوشي أوهيرا* Masayoshi Ōhira *٧ كانون الأول ١٩٧٨-١٢ تموز ١٩٨٠)*[٣]، تجاه الاتحاد السوفيتي في تلك المدة، لابد من القول أن هناك مسارين ميزا السياسة الخارجية اليابانية حينذاك، ينبعان من البيئة الجغرافية والطبيعة الاقتصادية لليابان بوصفها دولة فقيرة المصادر الطبيعية وتعتمد اعتماداً كبيراً على تجارتها الخارجية، لذلك فأنهما يعكسان خيارين متناقضين في السياسة الخارجية اليابانية. أحد هذين المسارين يذهب إلى القول أنه من أجل ضمان البقاء ينبغي على اليابان أن تنخرط في نظام للتجارة الدولية، يمكن الحصول عن طريقه على انسياب حر للسلع والمعلومات، وأن تؤدي دوراً ايجابياً للتعاون مع الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا والدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة، للحفاظ على نظامها الاقتصادي والسياسي. علاوةً على ذلك، يعد التعاون مع الولايات المتحدة امراً حيويا لدعم اليابان، لأنها من ابرز الشركاء التجاريين لها من جهة، وفي مقدمة الداعمين لنظامها السياسي من جهة أخرى[٤].

إما المسار الثاني، فيتلخص إلى انه بسبب نقص المصادرة الطبيعية الضرورية، ينبغي على اليابان أن تؤمن لنفسها مصادر للطاقة من دولة يمكن أن توفر لها ذلك، بغض النظر عن الاختلافات في الفلسفة السياسية والاقتصادية أن وجدتْ مثل تلك الاختلافات، لأن الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول في استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات اليابانية قد تكون مغامرة على المدى البعيد، لذلك ليس أمام اليابان إلا إتباع سياسة عرفت بـ (**الدبلوماسية متعددة الاتجاهات)**، ولو إن تلك

السياسة غالباً ما تتعرض لانتقادات لأنها لا تتمسك بأي مبادئ معينة غير مبدأ الربح والتجارة [٥].

بالرغم من اختلاف كلا المسارين ظاهرياً، إلا أنه يمكن القول أن كلا منهما يكمل الآخر، فالأول هو امتداد الثاني، إذ ليس أمام اليابان خيار سوى إن تجري وراء دعم الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية الأخرى. أما في المجالات الأخرى، فتسعى اليابان إلى توسيع حجم مصالحها الاقتصادية والسياسية مع الدول الأخرى بما فيها الدول الشيوعية، لذلك ليس من المستغرب أن تجد المسارين معاً يصفان السياسة الخارجية اليابانية.

أمام تلك الخلفية حدثتْ منازعات بين مدرستين فكريتين كل منهما تؤيد أحد المسارين منذ التدخل السوفيتي في أفغانستان. فبالرغم من بعض الصعوبات كانتْ المدرسة الأولى التي تدعو إلى التعاون مع الولايات المتحدة هي المدرسة السائدة، إلا انه بعد وفاة رئيس الوزراء أوهيرا– الذي يُعدّ من مناصري المدرسة الأولى – كان هناك نهوض تدريجي للمدرسة الثانية، فعلى صعيد المبادئ، ردتْ الحكومة اليابانية بشكل فوري على التدخل السوفيتي، ففي التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٩، دعتْ وزارة الخارجية الياباني إلى وقف فوري للتدخل، وإرسال احتجاج إلى السفير السوفيتي في اليابان(*ديمتري بولونسكي Dmitri Polonsky*)، وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٨٠، وافقتْ الحكومة اليابانية على دعم قرار الأمم المتحدة الخاص بإدانة التدخل السوفيتي[٦].

بالرغم من الاحتجاج الشفهي على التدخل، لم تفعل الحكومة اليابانية ما يدعم ذلك الاحتجاج، إذ بدتْ حكومة أوهيرا مترددة في التجاوب مع الحكومة الأميركية في مسعاها لإفهام السوفيت بالثمن الذي سوف يدفعونه نتيجة لتدخلهم في أفغانستان. لكن ذلك الموقف لم يدم طويلاً حتى اتخذتْ اليابان موقف حازماً ضدهم نتيجة لضغوط من الولايات المتحدة من جانب، ومن جناح الصقور في الحزب الليبرالي الديمقراطي(Liberal Democratic Party – LDP) الحاكم والمثقفين وقطاعات

أخرى في المجتمع الياباني من جانب آخر[٧]. ففي الخامس من كانون الثاني ١٩٨٠، ذكر رئيس الوزراء أوهيرا أن اليابان لابدّ أن تفعل شيئاً أكبر للتعبير عن استنكارها للأحداث الجارية في أفغانستان، وبعد يومين أعلنت وزارة الخارجية إنها بصدد دراسة عدد من الإجراءات المضادة للاتحاد السوفيتي في مجالين رئيسين أولهما: فرض قيود على تبادلا الدبلوماسي بين الدولتين، وثانيهما المقاطعة الاقتصادية وبضمها تعليق العمل في مشاريع التنمية الاقتصادية في (سيبريا Siberia). وبهذا الصدد لم يكن الإجراء الأول، وهو تعليق تبادل الدبلوماسي بالأمر الصعب، وسرعان ما وضع حيز التنفيذ بعد إعلانه. ففي الثامن من كانون الثاني، أعلن إلغاء الزيارة التي كان من المزمع إن يقوم بها وزير الخارجية السوفيتي لطوكيو، وفي نفس اليوم تم تأجيل اجتماع مع السفير السوفيتي بعدد من القيادات في الحزب الديمقراطي الليبرالي، وفي الحادي عشر منه، ألغيتْ زيارة كان من المؤمل أن يقوم بها عدد من أعضاء مجلس السوفيت الأعلى، إلى البرلمان الياباني المعروف بـ (الدايت Diet) [٨].

من الجانب الآخر، وعلى سبيل التناقض، لم تكن إجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي سهلة التطبيق، إذ أبدى بعض اليابانيين مخاوفهم من أن تؤدي المقاطعة الاقتصادية إلى ضرراً فادحاً بالاقتصاد الياباني. برغم من أن هناك ضغوط تعرض لها أوهيرا من داخل الحزب الحاكم هي التي دفعته إلى اتخاذ إجراءات مقاطعة اقتصادية، إذ أعلن كبار قادة الحزب في الثامن من كانون الثاني علانية عن رأيهم بان المقاطعة الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي من قِبل اليابان يجب إن تتم حتى وان واجه مقاومة من داخل الشركات الاقتصادية اليابانية[٩].

استمرتْ الضغوط من اجل اتخاذ المزيد من إجراءات المقاطعة، فقد أدلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم بتصريح في الحادي عشر من كانون الثاني قال فيه يجب على اليابان أن تتبنى إجراءات اشد قوة ضد الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت نفسه، كان القادة الحكوميين اليابانيين يجرون في المدة ١٦-١٨ كانون الثاني مباحثات مع مبعوث البيت الأبيض إلى طوكيو، الذي

طالب بأن تعلق اليابان قروضها ومساعداتها للسوفيت، انسجاماً مع السياسة الأميركية في احتواء أي توسع سوفيتي آخر(١٠). وبعد عودته من جولة دامت ستة أيام في عدد من دول المحيط الهادي، ألقى أوهيرا خطابا في الثاني والعشرين من كانون الثاني أكد فيه "**أن سياسة اليابان الخارجية قائمة على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وان الاتحاد السوفيتي بلد دفاعي حذر وبارع دبلوماسياً، أما فيما يتعلق باحتمال مقاطعة اليابان لدورة موسكو الاولمبية(*)، فأن الحكومة تنوي دراسة ردود فعل الدول الغربية الأخرى**" (١١).

المُلاحظ أن القادة اليابانيين تميزون بصبر حتى اللحظة الأخيرة عند اختيار قرار مصيري، وبرغم من أن أوهيرا كان أكثر وضوحاً من غيره، إلا إنه لم يبتعد كثيراً عن النُهج التقليدية في صناعة القرار السياسي الياباني.

ثانياً: ردود الفعل اليابانية إزاء التدخل السوفيتي في أفغانستان:

أثناء التدخل السوفيتي برزتْ حادثتين زادت من حدة التنافر بين اليابان والاتحاد السوفيتي، الأولى وقعتْ في جزيرة هوكايدو، عندما أعتقل عدد من الصيادين اليابانيين من قبل الشرطة بسبب رشوتهم حرس السواحل السوفيتية للتخفيف قيود الصيد في المياه الإقليمية السوفيتية. والحادثة الثانية، وقعت في ١٨ كانون الثاني ١٩٨٠، إذ كان الهدوء يسيطر على الساحة السياسية اليابانية أثناء غياب رئيس الوزراء أوهير في زيارة إلى استراليا ونيوزلندا، وفجأة أعلنتْ وزارة الداخلية نبأ اعتقال جنرال ياباني من قوات الدفاع الذاتي وضابطين أخريين من دائرة المخابرات العسكرية للتحقيق معهم بتهمة التجسس، عن طريق نقل معلومات عسكرية سرية إلى الملحق العسكري في السفارة السوفيتية في طوكيو، وقد أدتْ تلك الحادثتين إلى رغبة الحكومة اليابانية إلى تدارس اتخاذ إجراءات رادعة ضد السوفيت، فضلاً عن ذلك أثارت مشاعر الرأي العام ضدهم، وذلك ما حفز الحكومة في اتخاذ قراراتها اللاحقة (١٢).

في تلك الأثناء حاولت الولايات المتحدة أستثمار تلك الأحداث، فأرسلتْ في أسبوع واحد ثلاثة مبعوثين إلى اليابان، أولهم وزير الدفاع (هارولد براون *Harold*

Brown ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧– ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١)، والثاني (وليام روث William Roth)،عضو مجلس الشيوخ الأميركي، والثالث (فيليب حبيب Philip Habib)، مساعد وزير الخارجية الأميركي. وجاء الثلاثة وفي جعبة كل منهم ضغوط على اليابان لكي تسير مع الولايات المتحدة في سعيها لفرض عقوبات على السوفيت، فقد أجتمع وزير الدفاع مع رئيس الوزراء وعدد من الوزراء اليابانيين، قائلاً " **أن اليابان سوف تسهم بنصيب وافر في الحفاظ على الأمن في جنوب شرق آسيا، لاسيما بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، إذا ما قدّمتْ اليابان معونة اقتصادية لباكستان جارة أفغانستان لحمايتها من أي تهديد من الداخل والخارج**"[١٣].

أعرب الوزير براون عن رغبته بان تزيد اليابان الإنفاق على الدفاع، وذلك بأخذ الموقف الدولي الراهن بعين الاعتبار. بيدَ أن الحكومة اليابانية أعلنتْ أنها في الوقت الذي لا يسعها تقديم معونة عسكرية لأي بلد بواقع القيود التي يفرضها (**الدستور**)[*]، لكن تبذل جهوداً لتقديم معونة اقتصادية لباكستان من وجهة نظر إنسانية، وعلى أثر ذلك، أوضح رئيس الوزراء أوهيرا في خطاب ألقاه في مجلس النواب الياباني، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠، الخطوات العامة لسياسة إدارته فيما يتعلق بالتدخل السوفيتي لأفغانستان قائلا: " **تنوي الحكومة بذل الجهود المناسبة والقائمة في التضامن مع الولايات المتحدة والتي تنسجم مع مواقف الدول الغربية، وقرارات الأمم المتحدة بما يخص تعليق التبادل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي، وتشديد القيود على الصادرات اليابانية إلى الدول الشيوعية، وأننا بسياستنا تلك ينبغي أن لا نتردد في تقديم التضحيات على الصعيد الاقتصادي**"[١٤].

كما استثمر أوهيرا الفرصة لتصحيح موقف سابق له عندما ذكر إن الاتحاد السوفيتي "**بلد دفاعي**"، الأمر الذي اثأر النقد ضده في الداخل والخارج، عندما قال أن الاتحاد السوفيتي قد اخذ في الآونة الأخيرة بتعزيز قدراته العسكرية بشكل واسع ابتداء في الجزء الشمالي، لذلك لا يمكن إلا عد تلك القوات تشكل تهديداً كاملاً لليابان[١٥].

وبذلك كان أول تصريح لرئيس وزراء ياباني في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يصف رسمياً القوات السوفيتية بأنها تهدد اليابان.

شجع التغيير في موقف أوهيرا الكثير من المسؤولين الكبار، بوصف الاتحاد السوفيتي بأنه تمثل تهديداً جدياً لليابان، إذ كشف مستشار وكالة الدفاع اليابانية، بأن هناك عشرين صاروخاً متوسط المدى قام الاتحاد السوفيتي بنشره في الشرق الأقصى، وعليه احتلتْ مسائل الدفاع والأمن حصة كبيرة، بل أصبحتْ من أكبر المسائل المعروضة في أروقة مجلس النواب الياباني في بداية النصف الأول من عام ١٩٨٠، كما نشرتْ الصحف اليابانية مقالات عديدة حملت عناوين مثل "**هوكايدو الهدف الثاني بعد أفغانستان**"،" **القوات السوفيتية وصلت اليابان**".(١٦)

عقب ذلك انضمتْ اليابان إلى الدول التي قررت مقاطعة دورة موسكو الاولمبية. كما بدأتْ بتنفيذ القيود الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي رفضتْ فيه منح تأشيرة الدخول إلى اليابان لنائب وزير التجارة السوفيتي الذي كان يرغب بمناقشة مشاريع إنتاج الفحم الحجري والخشب وتصدير أنابيب فولاذية كبيرة من اليابان إلى الاتحاد السوفيتي(١٧). في السياق نفسه، منعتْ وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية تصدير عدد من المنتجات إلى الاتحاد السوفيتي، في حين رفض مصرف الاستيراد والتصدير الياباني تقديم القروض للمشاريع الجديدة فيها، ومن جانبها قررتْ وزارة الزراعة اليابانية شراء مليون طن من الحنطة والذرة من الولايات المتحدة الأميركية بدلاً عن الاتحاد السوفيتي، كما اقترح عدد من الاقتصاديين بان تذهب اليابان إلى أبعد من ذلك وتشتري كل احتياجاتها من الحبوب من الولايات المتحدة (١٨).

المُلاحظ أن العقوبات الاقتصادية المُشار إليها أعلاه وجهتْ ضد الاتحاد السوفيتي، بالرغم من التهديد الأخير بإجراءات انتقامية مضادة، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الصيد بين الدولتين، علماً أن المفاوضات الدبلوماسية الطويلة استقرتْ على اتفاق متبادل للصيد نحو ٢٠٠ ميل بحري – الميل البحري يساوي١٨٥٢متر–(١٩)، إلا أن اليابانيين ظلوا في موقف تفاوضي ضعيف فيما يتعلق بحقوق الصيد، التي لم تغب

عن تصريح السفير السوفيتي في اليابان عندما قال في ١٠ شباط ١٩٨٠، " **ليس في نيتنا تقييد الصيد الياباني، بيد أنه إذا ما اتبعتْ اليابان الولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية، فإننا نتخذ الخطوات المضادة المناسبة**" (٢٠).

وبصدد الشروع بفرض العقوبات الاقتصادية مستقبلاً، أصدر مجلس النواب قراراً في ١٣ آذار ١٩٨٠، دعا فيه إلى سحب القوات السوفيتية من أفغانستان، وقد تبنى ذلك القرار جميع الأحزاب السياسية اليابانية باستثناء الحزب الشيوعي الذي إصر على إدانة الولايات المتحدة والصين لتقديمهما المساعدة للدول المضادة للاحتلال السوفيتي. وفي تلك الأثناء قويت شوكة سياسة الحكومة اليابانية أكثر عندما قام رئيس الوزراء أوهيرا بزيارة واشنطن في الأول من نيسان ١٩٨٠، وأكد هناك دعم اليابان المستمر للسياسة الأميركية حيال الاتحاد السوفيتي(٢١).

تجدر الإشارة وبرغم تأكيد الحكومة اليابانية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠، على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، إلى أن هناك توجه سياسي آخر، أكد على التعاون مع أي دولة تخدم المصالح اليابانية، لاسيما في المجال الاقتصادي كان من يناصره في تلك المدة، إذ طالب رئيس غرفة التجارة والصناعة اليابانية بضرورة فصل السياسة عن الاقتصاد، عن طريق مؤتمر صحفي عقد في ٩ آذار ١٩٨٠ بين فيه أن اليابان يجب أن تتعامل بعقلانية مع الاتحاد السوفيتي وليس بالعاطفية، مؤكداً أن التعامل الاقتصادي معها يجب أن لا يعد تعاونا بل (ضرورة اقتصادية)(٢٢). ومن جانبه أكد مستشار وزارة التجارة والصناعة الدولية، بان اليابان ينبغي عليها أن تتجنب الانجرار وراء ما أسماه بـ" **دبلوماسية المحاربين**"، ودعا إلى أن تصبح ذات عقلية تجارية أكبر، كما كشف أن وزارته طالبتْ بأن تسمح الحكومة الأميركية لليابان بأستثنائين في سياسة المقاطعة ضد الاتحاد السوفيتي أولهما: أن تستأنف العمل في مشروع مصادر النفط والغاز في السواحل المقابلة لجزيرة(سخالين Sakhalin)، وثانيهما: أن تستمر صادرات الأنابيب الفولاذية الكبيرة إلى الاتحاد

السوفيتي. وكان هذين المشروعين من بين أربعة مشاريع توقفتْ تلقائياً بعد رفض اليابان منح سمة الدخول للدبلوماسيين السوفيت(٢٣).

على ضوء ذلك، قررتْ الحكومة اليابانية في الأول من أيار ١٩٨٠، منح وزيادة القروض للاتحاد السوفيتي عن طريق مصرف الصادرات والواردات اليابانية على السلع التي لا تساعدها في تطوير ترسانتها العسكرية، وفي ٢٢ أيار من العام نفسه قررتْ الحكومة توفير قروض مصرفية للمرحلة الثالثة من برنامج تطوير مصادر الخشب السوفيتي لحاجة اليابان إلى أغلب الموارد الأولية، مع ذلك لم يكن ذلك التعاون بمنأى عن النقد في داخل اليابان وخارجها، إذ ظهرتْ بعض الأصوات التي تقول بأن اليابان لا يمكن أن تبقى دولة "**ربحية**" خالصة، وإن وضعها الدبلوماسي يؤكد على الأولوية في الاحتفاظ بالولايات المتحدة كشريك تجاري وسياسي وثيق (٢٤).

أدتْ وفاة رئيس الوزراء أوهيرا المفاجئ إلى أثارة الجدل بخصوص اليابان هل تصبح دولة(**ربحية**) أم لا. فقد أكد رئيس الوزراء الجديد(زينكو سوزوكي Zenko Suzuki ١٩٨٠-١٩٨٢)، في أول تصرح صحفي له في ١٨ تموز ١٩٨٠، بأنه ينوي الاستمرار في إتباع سياسة منفتحة على الجميع، أما فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية – السوفيتية التي تعد النقطة المحورية حينذاك قال " **أن علاقة اليابان مع الاتحاد السوفيتي هي علاقة مهمة إلا أن المساعي التي تبذلها اليابان وحدها غير كافية، ونحن نتأمل من السوفيت أن تتخذ بعض المبادرات بخصوص أفغانستان إذا ما أرادوا فعلاً أن يحسنوا علاقتهم معنا**" (٢٥).

تأييداً لذلك الموقف أعلنتْ وزارة الخارجية بأنها ترى من الضروري أن تبقى اليابان الخط مفتوحا للاتصال مع الاتحاد السوفيتي بالرغم من احتلالها لأفغانستان، بعدها منحتْ تأشيرة الدخول لرئيس دائرة الشرق الأقصى في وزارة الخارجية السوفيتية (نيكولاي سولوييف Nikolai Soloaev)، وأثناء مكوثه في طوكيو نقل الأخير رغبة دولته في أقامة أفضل العلاقات مع اليابان(٢٦)، إلا إن مدير مكتب الشؤون الأوربية الأوقيانية في وزارة الخارجية اليابانية، أشار أن التعزيزات العسكرية السوفيتية بالقرب

من جزيرة هوكايدو والتدخل العسكري في أفغانستان هما السببان الرئيسان وراء عدم الانسجام بين طوكيو وموسكو، وعليه فان الاتحاد السوفيتي هو المسؤول عن تقييد العلاقات الثنائية بينهما، وعلى ضوء ذلك قررتْ وزارة الخارجية رفض منح تأشيرة دخول لأي دبلوماسي سوفيتي لأن الحكومة ترغب في مواصلة السياسة السابقة في عدم تبادل الدبلوماسيين أو الاتصالات مع السوفيت، وما زاد من تعقيد العلاقات اليابانية – السوفيتية في نهاية شهر تموز ١٩٨٠، هو اكتشاف غواصة نووية سوفيتية عاطلة في المياه الإقليمية اليابانية دون أذن مسبق وقد وصفت الحكومة اليابانية ذلك العمل بـ" **التصرف غير الودي**" (٢٧).

يمكن القول إنه باستثناء محاولات الحكومة اليابانية المحدودة في تحسين الروابط الاقتصادية والحوار مع الاتحاد السوفيتي، فإن التوجه العام للحكومات اليابانية المتعاقبة اتسم بالبرود والتحفظ وذلك ناتج عن الضغط الأميركي على صناع القرار السياسي الياباني.

ثالثاً: موقف الاتحاد السوفيتي من اليابان:

هناك مدرستان في الرأي فيما يتعلق بنظرة الاتحاد السوفيتي لليابان، الأولى تهمش دور اليابان العسكري والسياسي على الساحة الدولية، والمدرسة الثانية عكس الأولى من حيث تأكيدها لأهمية اليابان، إذ أعتقد كثير من المراقبين الغربيين بأن الاتحاد السوفيتي، بوصفه دولة كبرى ينظر إلى العلاقات مع اليابان ليس من منظار العلاقات الثنائية وإنما من منظار عالمي، وعند أخذ الجانب العسكري بنظر الاعتبار، كان رأي المدرسة الأولى أن اليابان قوة عسكرية من المستوى المحدود لا تؤدي أي دور عسكري عالمي متميز، وإنها لا تشكّل رهاناً في يد الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأوربية في سباق القوى العسكرية من الناحية العددية، والتكنولوجية العسكرية، وحجم نفقات الدفاع، كما إنها لا تمتلك أسلحة نووية ولا القدرة في صنع القرارات الإستراتيجية بشكل مستقل، فالسوفيت يعلمون جيداً بأن اليابان تعتمد على الولايات

المتحدة في أمنها، وعليه فإنهم يتجاهلون صياغة أي سياسة خارجية معينة حيال اليابان [٢٨].

ومن الجانب الثاني، رأى مؤيدو المدرسة الثانية بان اليابان تحتل موقع حجر الزاوية في شمال شرق آسيا بسبب موقعها الجغرافي وقدرتها التكنولوجية والاقتصادية، فهي تحتل إمكانية عسكرية وسياسية متميزة، ووفقاً لذلك الرأي فإن على موسكو بالضرورة أن تهتم بمسألة التعاون العسكري الياباني- الأميركية وكذلك بمدى تعاون طوكيو اقتصادياً مع جمهورية الصين الشعبية، وفي ضوء تلك المسائل الحيوية والتطورات في منطقة المحيط الهادي، فإن على موسكو أن تبذل جهوداً في سبيل صياغة سياسة محددة مع اليابان [٢٩].

تبنى الاتحاد السوفيتي موقفاً متشدداً تجاه اعتراض اليابان على التدخل في أفغانستان- خلال مدة البحث لنصف عام من التدخل السوفيتي في أفغانستان إلى تشكيل وزارة سوزوكي في تموز ١٩٨٠- فالكرملن – مقر الحكومة السوفيتية- عدّ السياسة الخارجية لإدارة أوهيرا مناهضة جداً لهم، كما أنهم شعروا بالتحولات السياسية اليابانية المعادية لهم عقب التصريحات التي أعلنتها الحكومة، إذ عارض السوفيت بشدة ما ذكره أوهيرا في جلسة البرلمان في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠ عندما قال " **لم يعد بالإمكان القول كما كان الحال قبل عام أن تعزيز العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتي هو احد أهداف الدبلوماسية اليابانية** " [٣٠].

والاهم من ذلك من وجهة نظر الحكومة السوفيتية، أن رئيس الوزراء الياباني أوهيرا كان من أكثر الموالين للغرب، ولاسيما الأمريكان وذلك ما أعلنته في ٢٧ آذار ١٩٨٠، " **لم يأتي لليابان رئيس للوزراء ما بعد الحرب، تبنى سياسة خارجية تفتقر إلى الاستقلال والسيادة مثل أوهيرا، إذا أظهر تضامن كُلي مع السياسة المغامرة للولايات المتحدة بأي ثمن، لاسيما بما يتعلق بالقضية الأفغانية المعادية للسوفيت، كما علقوا مشاركتهم في الدورة الاولمبية في موسكو، واستجابوا للطلبات الأميركية**

في التعاون العسكري على نطاق واسع" (٣١)، في الوقت نفسه، أخذ السوفيت بنظر الاعتبار التقارب الياباني– الصيني خلال تلك المدة.

ومن جانب آخر، لم يسبق أن تكرر انتقاد الحكومة السوفيتية لليابان، مثل النقد الموجه ضد**(مجموعة دول المحيط الهادي)**، الذي أعلن عن تشكيلها رئيس الوزراء أوهيرا في كانون الثاني ١٩٨٠، ويعزى ذلك القلق لأن تلك المجموعة تشكل توازناً مضاداً للتواجد السوفيتي في آسيا الذي يُشكّل حجر الزاوية في سياسة السوفيت هناك. وتعود فكرة**(مجموعة دول المحيط الهادي)** منذ ستينيات القرن العشرين، إلا أن أوهيرا جسدها في اليابان، إذ شكّل فريقاً استشارياً خاصاً لدراسة تعاون بين الدول المطلة على المحيط الهادي. وفي خطاب له بمجلس النواب، قال أوهيرا " **أرى لزاماً علينا أن نوطد علاقات الود والتعاون مع كل من الولايات المتحدة وكندا وأميركا اللاتينية واستراليا ونيوزلندة وبقية الدول المطلة على المحيط الهادي**" (٣٢)

وجه السوفيت انتقادات على تلك المجموعة، ففي تقرير قدمته الحكومة السوفيتية إلى أوهيرا جاء فيه " **تهدف الحكومة السوفيتية إلى التعاون المفتوح وتشكيل مجموعة إقليمية تقوم على العلاقات الحرة والمفتوحة. وفي المجال الاقتصادي فإن الهدف الرئيس هو تعزيز التجارة الحرة وانتقال رأس المال، ومن أجل تحقيق هذه المهمة فان من الضروري أن تقوم الدول المتقدمة بالاستفادة القصوى من ميكانيكية اقتصاد السوق، وتحقيق وتعزيز النظام الاقتصادي العالمي الحر**" (٣٣).

ووفقاً للفكر السوفيتي هناك نوعان من الأنظمة، الأول هو رأسمالي، والثاني اشتراكي، وفسر السوفيت كلمة **(حر)** الواردة في التقرير بالنوع الأول. وحسب رأي الاتحاد السوفيتي فان موقف اليابان متناقض، فبالرغم من أنها دولة تتبع النظام الاقتصادي الحر، بَيدّ أنها **(مغلقة)** بمعنى أن عضوية الإنضمام إلى **(مجموعة دول المحيط الهادي)**، مقتصر على الدول الرأسمالية، ومغلقة بوجه الدول الاشتراكية ومُعادياً لها. وقد ظل ذلك الموقف قائماً بالرغم من تأكيد أوهيرا المتكرر بأنه ليس هناك سبب لرفض مشاركة إي دولة ترغب بالانضمام إلى تلك المجموعة، إلا إن المراقبين الغربيين

أعتبروا ذلك التجمع معادي للسوفيت فقط، لأن هناك اختلاف بين أن يكون معادية للاشتراكية أو للسوفيت، لأن التعبير الأول يعني اشتراك الصين في جبهة واحدة مع الاتحاد السوفيتي [٣٤].

وبغض النظر عن الوصف النظري لـ**(المجموعة)** من ناحية كونه معادي للاشتراكية أو السوفيت، فإن قادة الكرملين انزعجوا كثيراً من مستقبل تلك المجموعة، لاسيما في مسالة تعزيز علاقات التعاون والتبادل وتطوير الروابط الاقتصادية بين اليابان والدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي، بدل من تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. فالأخير يعتمد على اليابان في القروض والتكنولوجيا في لتحقيق هدفه في تطوير مناطق الشرق الأقصى، وهو هدف حيوي من أجل بقاء الاقتصاد السوفيتي منتعشاً في المستقبل. علاوة على ذلك فان القلق السوفيتي من **(المجموعة)** هو أن يصبح تدريجيا نسخة من **(المجموعة الاقتصادية الأوربية)**، علماً أن أوهيرا قد أوضح بأنه ليس من المحتمل أقامة مثل تلك المجموعة الاقتصادية في المنطقة الأسيوية، إلا أن ذلك لم يبدد المخاوف السوفيتية [٣٥].

عزز اشتراك قوات الدفاع اليابانية في مناورات عسكرية بحرية أُجريتْ في المحيط الهادي إلى جانب قوات الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندة خلال شهري شباط وآذار عام ١٩٨٠، المخاوف السوفيتية من الهدف العسكري من **(مجموعة دول المحيط الهادي)**. وبهذا الصدد أعلنتْ الحكومة السوفيتية إن المشاركين في تلك المناورات هي الدول التي تؤدي دوراً مركزياً في خطة **(المجموعة)** التي وضعتها اليابان، وبالرغم من أنها قد حددتْ هدفه بالطبيعة الاقتصادية، إلا إنها شرعتْ بمناورات فعلية في المجال العسكري[٣٦].

بالرغم من أنتقدادهم الشديد لمشاركة وتخطيط اليابان لـ**(مجموعة دول المحيط الهادي)**، إلى جانب تنامي قدراتها العسكرية، اظهر السوفيت قدراً من المرونة والتساهل مرات كثيرة. فالمعروف عنهم – أي السوفيت– عندما يواجهون أية معضلة دولية غالباً ما يتبنون سياسة (العصا والجزرة – مبدأ الثواب والعقاب–) ومن الأمثلة على الجانب

المتساهل في الإستراتيجية السوفيتية حيال اليابان خلال الأشهر التي تلت تدخلها في أفغانستان. هو تفسيرهم أن اليابان انتقلت إلى المعسكر المعادي لها بدافع وتسلط من واشنطن وبكين، لاسيما أن الأمريكان كانوا يرغبون في اشتراك اليابان معها في الأحلاف الدولية المقامة ضد الاتحاد السوفيتي، وتحويل جزيرة (أوكيناوا Okinawa) –جزيرة صغيرة ومنعزلة في أقصى الجنوب، تبلغ مساحتها نحو ٢,٢٥٠ كم^{٢} – قاعدة لنقل مشاة البحرية للخليج العربي في حالة الطوارئ، ووقف مشاريع التعاون الاقتصادية اليابانية –السوفيتية [٣٧].

وبناءً على إدعاء موسكو، فأن بكين هي الأخرى مارست ضغطاً على اليابان للانضمام الإستراتيجية معادية للسوفيت، ورأى بعض السياسيين السوفيت بأن الضغط من الصين هو المسؤولة عن تخلي طوكيو عن سياسة " **المسافة المتساوية**" بين الاتحاد السوفيتي والصين، كما توضح جلياً استخدام السوفيت سياسة "**العصا**" في علاقاتهم التجارية مع اليابان في مجال المفاوضات الثنائية بحقوق الصيد، إذ أصبح موقف اليابان الضعيف نسبياً في هذا المجال عرضة للتهديدات والإجراءات المضادة من قبل السوفيت[٣٨]. وقد ظهر أول تهديد في ١٦ شباط ١٩٨٠، عندما قالت " **أية عقوبات ضد الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نتيجة واحدة وهي تدمير طبيعة العلاقات السوفيتية – اليابانية.....وبأمكاننا فرض القيود على حقوق الصيد ضمن منطقة ٢٠٠ ميل بحري، إذا ما عمدت اليابان إلى تنفيذ إجراءات المقاطعة الاقتصادية**"، بيد أن ذلك التحذير لم يكن إلا أدعاء، فلم تتخذ إي قرار انتقامي ضدهم، بل العكس استجاب السوفيت لرغبة اليابان في زيادة حصتهم من صيد سمك السالمون[٣٩].

ومن جانب آخر، *وافق السفير السوفيتي في اليابان بولونسكي الذي* تجاهل سابقاً كافة الدعوات للتحدث لوسائل الإعلام اليابانية، على مناقشة القضية الأفغانية في ٥ آذار ١٩٨٠، واستثمر السفير تلك الفرصة لشرح الصعوبات التي لاقتها بلاده نتيجة تعليق اليابان العمل في مشروع تطوير المشاريع الاقتصادية في سبيريا والمناطق

الأخرى من الاتحاد السوفيتي(٤٠). وفي السياق نفسه ذكر " **آمل أن تتصرف اليابان في تلك المسألة وفقا لمصلحتها دون الاستماع إلى توصيات الآخرين-إي الولايات المتحدة- وان تقرر مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين أما أن تكون ودية أم لا، وأتمنى تكون ودية**" مضيفاً بالرغم من طلب الولايات المتحدة الأميركية، لم تتخذ فرنسا وألمانيا الغربية إجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي بسبب الوضع في أفغانستان كما فعلت اليابان (٤١).

الخاتمة

كان للتدخل السوفيتي في أفغانستان في السابع والعشرين كانون الأول ١٩٧٩، أثرا بارزاً على السياسة الخارجية اليابانية سواء في توجهها العام أو على موقفها حيال الاتحاد السوفيتي، وبتدخلهم ذلك، أنهى الاتحاد السوفيتي مقترح التفاوض مع اليابان. وعليه تبنت حكومة رئيس الوزراء الياباني (ماسايوشي أوهيرا)، سياسة تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، تمثلتْ في تعليق تبادل المسؤولين الكبار بين اليابان والاتحاد السوفيتي، وتجميد المشروعات الاقتصادية المشتركة إلى جانب مقاطعة دورة موسكو الاولمبية، فضلاً عن أن خطة التعاون في (مجموعة دول المحيط الهادي)، التي أعلنتها اليابان في بداية عام ١٩٨٠ قد استبعدت الاتحاد السوفيتي .

كما أدى ذلك التدخل إلى اهتمام متزايد داخل اليابان بالأمن العسكري، وهو موضوع تصدرَ قائمة الأولويات اليابانية من حيث صلتها بمسألة أراضيها المحتلة التي هيمنتْ على العلاقات اليابانية – السوفيتية طوال مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من جانب أخر فأن المُلاحظ على السياسيين اليابانيين أنهم يميلون في كل أزمة ومشكلة مستعصية إلى سياسة التريث والانتظار، وفي الوضع في أفغانستان ترقبوا ما أتخذتْه الدول الكبرى من خطوات وعلى ضوئها قرروا سياستهم، وهذا الموقف أقرب إلى السلبية، ويبدو أن اليابانيين لا يجدون حرجاً بذلك. على ضوء ذلك بقتْ اليابان تعتمد على الولايات المتحدة الأميركية في توجيه سياستها الخارجية، وهو ما دفع بعض المحللين إلى القول (**أن اليابان عملاق اقتصادي وقزم سياسي**).

Abstract

Was characterized Japan's position on the Soviet Union in general, criticism and conflict since the end of World War II, and despite the fact that economic relations between them have developed into a wider orbit since the mid-sixties of the twentieth century, the question of the Soviet occupation of the islands (the Kuril Kuril) - located near the coast Hokkaido, the northern island of Hokkaido to the far north of the Japan- and their refusal to discuss the future of those islands, prevented the improvement of political relations between the two countries. This is where the questions: Why was the Soviet invasion of Afghanistan - which lies thousands of miles from Japan-direct impact on Japan's foreign policy? Is is all shifts in Japanese politics since the end of 1979 as a direct result of the Soviet invasion? Are these transformations taken from the Japanese foreign policy categorically form of relations with the Soviet Union? What are the consequences of the anti-Soviet positions on the one hand Japan? So try to answer those questions.

Is limited search of the Soviet intervention in Afghanistan on 27 December 1979 until the end of the rule of Japanese Prime Minister Ohira in the July 12, 1980, it was divided into three main axes, the first nature-Japanese relations - Soviet since the Soviet intervention in Afghanistan, and in particular to those relationships of the worst What it passed by the two countries in the era after the Second World War, while the second axis has touched on the responses of Japanese reaction to that intervention, while the third axis discussed the Soviet position on those responses, including on political and economic measures pursued by Japan.

الهوامش والمصادر:

(*) احتل الاتحاد السوفيتي تلك الجزيرة مع عدد من الجزر الأخرى في نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب موقعها الموقع الجيوستراتيجي الممتاز، وهي تتجاوز في أهميتها مسالة الحدود، بل هي مساحات من اليابسة موزعة بين الساحل الأسيوي والمحيط الهادي.
للتفاصيل يُنظر: دعد بومهلب عطا الله ، اليابان من الشروق إلى السطوع. (الجيوسياسية اليابانية المعاصرة)، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٤)، ص ١٢٤-١٣٤؛ أحمد عبد علي عباس ، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١١٣-١١٤.

١) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين،(القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)،ص ٤١٤؛ نبيه الأصفهاني، معاهدة الصداقة الصينية اليابانية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ٥٤، القاهرة، تشرين الأول ١٩٧٨، ص ١٤٢.

2) Christopher Howe, "Introduction: The Changing Political Economy of Sino–Japanese Relations: A Long Term View," in Christopher Howe ed., China and Japan: History, Trends, and Prospects (Oxford, Clarendon Press, 1996),p. 4.

٣) هو رئيس الوزراء التاسع والستين لليابان، ولد في ١٢ آذار ١٩١٠ درس في جامعة طوكيو وانضم إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني، توفى في ١٢ آذار ١٩٨٠ عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء.
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 6, 1st .ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983), p.74.

4) Harumi Hori, The Changing Japanese Political System. The Liberal Democratic Party and the Ministry of Finance, (New York, Taylor & Francis Group, 2005), p.22.

5) Margarit Aeste, Welfare and Capitalism in Postwar Japan,(New York, Cambridge University Press ,2008),p.41-42.

6) Sarah Teo and Bhubhindar Singh, IMPACT OF THE SINO-JAPANESECOMPETITIVE RELATIONSHIP ON ASEAN AS A REGION AND INSTITUTION, "Policy Report", Nan yang Technological , December, 2014, p.13.
للتفاصيل عن أسباب التدخل السوفيتي لأفغانستان والموقف الدولي منه . يُنظر:

علي حسون، تاريخ أفغانستان،(دمشق، دار الروية، ٢٠٠٤)، ١٨٣-١٩٤؛ هند علي حسن، العلاقات الباكستانية- الأفغانية ١٩٤٧-١٩٧٩،(بغداد، مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٥)، ص ٣٤٠-٣٤٦.

7) Ray Christensen, Ending The LDP Hegemony. Party Cooperation in Japan, (Honolulu, University of Hawai'I Press, 1989), pp. 9-10.
8) Ekkis S.Krauss and Robert J. Pekkanen, The Rise and Fall of Japan's LDP Political Party Organizations as Historical Institutions (London, Cornell University Press, 2011), pp.22-23.
9) Hori., Op.,Cit., p.41.
10) Quoted in Michael L. Beeman, Public Policy and Economic Competition in Japan Change and continuity in antimonopoly policy, 1973–1995,(London, Routledge, 2002), p.138.
11) Quoted in Aeste., Op., Cit., p.44.

(*) كانت مقاطعة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو عام ١٩٨٠جزءاً من حملة من الإجراءات التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة للتدخل السوفيتي في أفغانستان، وعلى أثر ذلك قاطعت اليابان مع خمس وستين دولة تلك الدورة.

١٢) جريدة القبس، الكويت، العدد ٢٧٦٨ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠، ص ١٥؛ هشام عبد الرءوف حسن ، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو- شوا، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣)، ص٣٣٨.

١٣) جريدة القبس ، العدد ٢٧٧٠ في ٢ شباط ١٩٨٠، ص ١٧.

(*) نصت المادة التاسعة من الدستور الياباني المُعلن في الثالث من تشرين الثاني ١٩٤٦، والمعروف بدستور السلام الذي أعتمد في الثالث من أيار ١٩٤٧، " **أن الشعب الياباني يتمنى بإخلاص قيام سلام دولي على أساس العدالة والأمن، ولهذا يستنكر على الدوام الحرب وينبذها ويرفضها أن تكون أحد حقوق السيادة لأمة ما، ولا يرضى بالتهديد أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، ولكي يتم تحقيق الغرض الوارد أنفا، لن يحتفظ بالقوات البرية والبحرية، ولن تعترف بحق الدولة المحاربة**"

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.2 ,pp.7-9;

آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت)،ص ١٦٢-١٦٣.

14) Quoted in Ray Salvatore Jennings, The Road Ahead Lessons in Nation Building from Japan, Germany, and Afghanistan for Postwar

Iraq,(Washington, DC, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, 2003),p18.

15) Ekkis S Krauss and Robert J. Pekkanen, The Rise and Fall of Japan's LDP Political Party Organizations as Historical Institutions (London, Cornell University Press, 2011),p.28.

16) Quoted in Ibid., p.31.

١٧) جريدة القبس ، العدد٢٧٩٩ في ٢آذار ١٩٨٠ ، ص١٧.

18) Christensen., Op. Cit., p.19.

١٩) أبرمتْ اليابان معاهدة دولية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥، للمحافظة على مصادر الأحياء المائية وحرية الملاحة عرفت بـ(اللجنة اليابانية – السوفيتية لمصايد شمال غرب المحيط الهادي

Japanese- Soviet Fisheries Commission for the Northwest Pacific- JSFCNP

F.R.U.S., 1964-1968, Vol. XXlX, Japan, part 2,Action Memorandum From Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs(Bundy) to the Secretary of State Rusk, Washington, Janury6,1965,No.39,p.61 .

20) Quoted in Jennings., Op., Cit., p.22.

21) The 18th Congress of the Japanese Communist Party, Atami, November 25-29, 1987,(Tokyo: Japan Press Service, 1988), p. 18.

22) R. Garthoff, Detente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan,(Washington DC, Brookings Institution, 1994)p.155.

23) Beeman., Op.Cit., p.105.

24) Peter Berton, THE JAPANESE COMMUNIST PARTY'S VIEW OF GORBACHEV'S PERESTROIKA, (Japan, Hokkaido University) ,p.122.

25) Quoted in Ibid., p.127.

26) The 18th Congress of the Japanese Communist Party , p. 13.

27) Michael J. Green and Benjamin J. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," Survival, Vol. 38,No. 2, (Summer 1996),p. 66.

28) O. Njolstad , ed., The Last Decade of the Cold War: From Conflict Escalation to Conflict Transformation,(London: Routledge, 2004),pp.48-50.

29) Krauss., and Pekkanen., Op. Cit., p.28.

30) Quoted in Christensen., Op., Cit., p. 34 ; Berton., Op., Cit., p.128-130.

31) Quoted in The 18th Congress of the Japanese Communist Party,p.12;

جريدة القبس، العدد٢٧٦٠ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٠، ص١٥.

32) Quoted in Njolstad., Op., cit., p. 154.
33) G.S Barrass. ,The Great Cold War: a Journey Through the Hall of Mirrors,(Stanford, CA: Stanford University Press, 2009),.p.52.
٣٤) محمد خميس الزوكة، آسيا. دراسة في الجغرافية الإقليمية،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص ٢٤٣؛ صلاح حسن محمد،، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٣٢٧.
35) McMahon R., The Cold War: a Very Short Introduction,(New York, Oxford University Press, 2003),p. 18.
36) Barrass., Op., Cit., p.137.
37) Njolstad., Op., Cit., p.53.
38) Garthoff., Op., Cit.,159.
39) Green., and Self.,Op., Cit., p.69.
40) Christensen., Op. Cit., p.84.
41) Green., and Self.,Op., Cit., p.74.